مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

آليات تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر
– مقاربة سوسيولوجية تحليلية -

الدكتورة : بـوزيان راضيـة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

آليات تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر

– مقاربة سوسيولوجية تحليلية -

الدكتورة : بـوزيان راضيـة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

الملخص :

يعـد المجتمـع المـدني أحـد الميكانيزمـات الاكثـر تـأثيرا فـي عمليـة التحـول الـديمقراطي فـي المجتمعـات الديمقراطيـة المعاصـرة ، لقدرتـه علـى التـأثير و الاقنـاع و المحاسـبة و المشـاركة قـي العمليـة السياسـية و الاجتماعية و الاقتصادية ...

و حاولنـا فـي هـذه الدراسـة التطـرق لآليـات تفعيـل دور الشـباب فـي المجتمـع المـدني لمواكبـة التحـول الديمقراطي في الجزائر من خلال : مقاربة سوسيولوجية تحليلية ، حيث تعرضنا المجتمع المدني: مقاربة مفهميـة معرفيـة ، والمجتمـع المـدني و التحـول الـديمقراطي فـي المجتمعـات المعاصـرة ، آليـات تفعيـل دور المجتمـع المـدني فـي الجزائـر ومحيطـه المؤسسـاتي - بـين الـنص القـانوني والممارسـة الفعليـة ، الشـباب و المجتمع المدني في الوطن العربي – الجزائر خاصة – من أجل شراكة فاعلة ، الواقع و المعوقات .

الكلمات المفتاح : المجتمع المدني . التحول الديمقراطي ، الشباب ، اليات التفعيل ، المجتمع .

ABSTRACT:

Civil society is one of the most influential mechanisms in the process of democratization in contemporary democratic societies, for its ability to influence, persuade, and participate in political, social and economic processes.

In this study, we tried to address the mechanisms of activating the role of youth in civil society to cope with the democratic transformation in Algeria through: Sociological and analytical approach, where we presented civil society: a conceptual approach, civil society and democratic transformation in contemporary societies, mechanisms to activate the role of civil society in Algeria And its institutional environment - between the legal text and actual practice, youth and civil society in the Arab world - Algeria in particular - for effective partnership, reality and constraints.

Key words: Civil society Democratic transformation, youth, mechanisms of empowerment, society.

المقدمة :

يعد ّ ُالمجتمع المدني " La société civile " من المفاهيم التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي و السياسي دوليًا أو محليًا، و برغم انتشار هذا المصطلح، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع مانع و ذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها أن المجتمع المدني من المصطلحات التاريخية التي تعرضت إلى تغيرات كثيرة على مر العصور، كما أن المهتمين بمفهوم المجتمع المدني و المتحدثين عنه لديهم خلفيات و تجارب سياسية و اقتصادية و اجتماعية مختلفة مما أدى إلى فهمه و التعبير عنه بطرق متباينة ، وقد استفاد مفهوم المجتمع المدني في تطوره وانتشاره من التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية، كان أهمها اعتناق الكثير من دول العالم للديمقراطية، واهتمام الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بدعم منظمات المجتمع المدني كأحد الوسائل الرئيسية في نشر الديمقراطية عبر العالم، كما سعت الدول غير الديمقراطية لتوظيف هذه المنظمات غير الحكومية كوسيلة للسيطرة على مختلف شرائح المجتمع ودعما لشرعية سلطتها [1].

وتزداد أهمية مفهوم " المجتمع المدني "" La société civile" نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في الفترة الاخيرة والمتعلقة بتطور الدولة وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث تجري بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتبذل جهود فكرية لتأصيل نظري لتلك العلاقات. ونظراً لأن النقاش الدائر حول " المجتمع المدني " لم يظل اكاديميا صرفا، بل اتخذ طبيعة السياسة العملية الملموسة، فإنه يمكن القول، إذن، أن مصطلح " المجتمع المدني " يصبح شعارا تعبويا لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية الى اجراء تحويلات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الاجتماعي في العديد من البلدان. ولكن بالرغم من أهمية هذه الاشكالية فقد ظل النقاش حولها، في العديد من المجالات، نقاشا مجردا وعموميا، وظلت بعض القضايا المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني غامضة وتتطلب معالجة متأنية وحصيفة في أن[2].

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر في مجال تكريس الآليات الديمقراطية على المستوى المركزي والمستويات المحلية (أحزاب سياسية، آلاف جمعيات مجتمع مدني، انتخابات دورية لانتخاب المجالس والهيئات المركزية واللامركزية)، إلا أن السمة العامة للممارسة الديمقراطية هي الاغتراب، والذي يؤكده كل موعد انتخابي خاصة في أوساط الشباب سواء على مستوى الأحزاب أو الجمعيات ما انعكس سلبا على عمليات التقييم القبلي والبعدي للسياسات التنموية [3].

يعبر عدم توظيف الآليات الديمقراطية عن خلل في المنتظم السياسي، وبما أن الجانب الشكلي تم إلى درجة بعيدة استيفاءه فإن المستهدف للطرح هو طريقة التوظيف .يطرح هذا الوضع موضوع التحدي الثقافي، الذي يوفر الخلفية الثقافية المؤسسة أو المعرقلة للعمل الطوعي في الميدان الاجتماعي أو السياسي .ونظرا لتموضع مؤسسات المجتمع المدني كهياكل بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي، فإن دورها يبرز بالأهمية التي يحتلها موضوع إتجاهات الشباب نحو فعالية المجتمع

المدني في التحول الديمقراطي بالجزائر .والذي يوفر البداية المنطقية للفئات الفاعلة للمشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع والتمتع بمخرجات المنتظم السياسي- فئة الشباب – ، فأحياناً، " قد تتكفئ منظّمات المجتمع المدني إلى المحلية، كنوع من الدفاع عن النفس، أو أنها تتحول إلى العالمية حصراً على حساب المستوى القومي. وتحدث بعض الارتباطات العالمية على حساب الارتباطات القومية، وهذا من شأنه إضعاف مسار وإمكانية التغيير الاجتماعي القومي. وعندما يصبح رؤساء الجمعيات الأهلية معولمين (Globalized)، تنشأ خطورة كبرى وهي انفصال تلك الجمعيات عن مجتمعها وعن جمهورها " [4].

و كسوسيولوجيين نتساءل : ماهو مفهوم المجتمع المدني ؟ ،ما لعلاقة بين المجتمع المدني و التحول الديمقراطي و ماهي اليات تفعيله في المجتمع الجزائري ومحيطه المؤسساتي - بين النص القانوني والممارسة الفعلية ؟ ، ماهو دور الشباب في المجتمع المدني بالوطن العربي –الواقع و المعوقات - ؟ .

أولا / المجتمع المدني: مقاربة اتيمو -معرفية -:

شغل مفهوم المجتمع المدني" La société civile" كل من المدرستين الليبراليتين الممثلتين ب: آدم سميث (A.Smith) ، ريمون آرون (R. Aron) ... ، والمدرسة الجدلية: هيجل(Hegel) ، ماركس(Marx) ، غرامشي (Gramsci) وغيرهم، وذلك في القرن التاسع عشر ثم اختفى من الساحة السياسية والفكرية في مطلع القرن العشرين ليعود إلى الظهور في نهاية القرن العشرين بتعريفات متشابهة إلى حد كبير، ويتفق كريم أبو حلاوة مع سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل في تعريف المجتمع المدني بأنه: " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعمل في ميادينها المختلفة ، وبهذا تكون العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاتحادات المهنية، والجمعيات الثقافية، والاجتماعية" [5] .

وتعرف" أماني قنديل " المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية غير الارثية و غير الحكومية التي ترعى الفرد و تعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة . و تقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة و المؤسسات الإرثية " [6] .

فهي - التنظيمات التطوعية الحرّة- تملأ المجال العام بين الأسرة، والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم، ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" [7] .

فهو تلك المؤسسات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة (سياسية ونقابية وثقافية واجتماعية وتنموية) [8] .

ويشير مفهوم المنظّمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظّمات تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، وتتعدد تسمياتها فهي المنظّمات غير الحكومية ، Non Governmental Organizations وهي المنظّمات التي لا تهدف إلى الربح Non Profit Organizations ، وهي القطاع الثالث Sector Third ، وهي كذلك المنظمات التطوعية Voluntary Organizations ، وهي الجمعيات الأهلية في بعض الدول العربية .

كما تتعدد تعريفات المنظمات غير الحكومية ، وتعكس مراجعة الأدبيات في هذا المجال غياب الاتفاق حول تعريف دقيق ومحدد ، بل صعوبته [9].

أما كلينجمان Klingman فيرى : أن المجتمع المدني يشكل" شبكة من الروابط المستقلة نسبيًا عن الدولة، تربط تجمع المواطنين حول القضايا العامة (ذات الاهتمام المشترك)؛ بحيث يمكن بتواجدهم وأفعالهم أن يؤثروا على السياسات العامة" [10]

كما يمكن تعريف المجتمع المدنى بثلاثة أساليب حددها الدكتور" مهدى محمد القصاص" في :[11]

الأول: فى سياق النظام الاقتصادى التقليدى: حيث يشير المفهوم للانتقال إلى المجتمع البرجوازي. وفى هذا السياق تعنى " المدنية " احترام الحرية الشخصية والملكية الخاصة ويستخدم رجال الاقتصاد هذا المفهوم للإشارة إلى المؤسسات غير التابعة للدولة التى تسهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: يتم استخدام المفهوم فى سياق علاقته بالإصلاح السياسي والتحول إلي النظام الاجتماعي الحديث وفي سياق هذا التعريف ، يشير المجتمع المدنى على وجه الخصوص للمؤسسات غير التابعة للدولة التى تسعى للوصول للقوة والسلطة السياسية.

ثالثاً: يستخدم مصطلح المجتمع المدنى أحيانا للإشارة إلى دقة وأهمية الفاعلين الاجتماعيين من غير ذوى السلطة مثل المنظمات الخاصة والمؤسسات الدينية وغيرها .

لقد استخدم مفهوم المجتمع المدني في القرن العشرين من خلال البنية والمضمون ، ومن حيث البنية فان المجتمع المدني يضم جميع المؤسسات الحديثة والتقليدية والتي تضم الاحزاب والمؤسسات غير الحكومية والتي تعتبر الجسر مابين العائلة التي تشكل الاساس للبنية الاجتماعية وما بين الدولة بجميع مؤسساتها الرسمية ، أي انة يضم جميع المؤسسات الخاصة بالدولة وتقع خارج اطار العائلة ،وفي المقابل هناك من يرى ان المجتمع المدني هو يشكل القيود والحدود التي تقف امام سلطة الدولة وتضبط أي تدخل سواء اداري او امني ، وحتى يتوفر المجتمع المدني لا بد من توفر العناصر التالية :[12]

1. الطوعية: فالركن الأول أن يكون انتظام الفرد في المؤسسات الاجتماعية فعلاً إرادياً حراً، يختلف في انتمائه عن أشكال الانتماء العرقي كالأسرة، والقبيلة، والعشيرة.
2. المؤسسية: والمؤسسية هي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية، وهي أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به، وتنميته من قبل المجتمع.
3. الهدف والدور الذي يحققه : الذي تقوم به المؤسسات في حماية مصالح أعضائها المادية ، والالتزام بإدارة الخلاف داخلها، وخارجها في ضوء قيم الاحترام، والتسامح، والتعاون، والتنافس، والصراع السلمي.

و انطلاقا من ذلك يمكن تعريف المجتمع المدنى على أنه : مناخ الحديث الإجتماعى والتوجهات والحركات الاجتماعية المستقلة التى تسعى لتنظيم المجتمع ويكون الهدف من هذه النشاطات زيادة قدرات وإمكانات المواطن

وحمايته من الاستخدام غير المنضبط للسلطة من قبل الدولة أو أى جماعة تنظيمية أخرى .[13]

ثانيا / المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في المجتمعات المعاصرة :

يقول : " ألان توران ": "لا تتطلب المواطنة دولة جمهورية أقوى من الجميع ، بل تقتضي وجود مجتمع قومي أي وجود قوة التحام تجمع بين المجتمع المدني و النظام السياسي و الدولة " [14] ، وفي هذا الإطار قدم " روبرت بوتنام " دراسة بعنوان : " Making Democracy Work ، اهتم فيها بالسؤال عما يجعل الديمقراطيّة تعمل أو لا تعمل، واختتمها بتأكيد أنّ الديمقراطيّة تعمل بشكل أفضل في المناطق أو الدول التي يوجد فيها مجتمع مدني قوي، أي مستوى عالٍ من التعاون الاجتماعي القائم على التسامح والثقة والمشاركة .[15]

و يرى برهان غليون[16] ، إن أول مشكل يجب حله بالنسبة للنظرية السياسية العربية هو أن نعقد الصلة بين المجتمع المدني و الدولة و أن نترك جانبا القول بضرورة الصراع و التصدع و حتميته ، و يذهب عزيز الأزمة [17] إلى التأكيد على أنّ : " الفصل بين الدولة و المجتمع المدني و اغتراب كل طرف عن الآخر ليس إلا صناعة أيديولوجية خطيرة تؤدي إلى تصور شعبوي للمجتمع .

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي " Democratic transformation " من منظورات متعددة، فيرى "صموئيل هنتنجتون" أن "الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزًا أمام التحول الديمقراطي". أما الباحث "دوبري" فيركز على بيئة التحول الديمقراطي Democratic transformation ، حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على إثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات وحسب درجة الأزمة السياسية تلك، فهناك من يتحول في كل قطاع إلى مدافع عن التراضي بقصد ضمان استمرار الوجود، من هنا تتغير المواقف داخل مختلف القطاعات وفيما بينها، بعدئذ يعتاد الجميع وعندها تكون عملية التحول الديمقراطي قد تمت .[18]

وفي السياق نفسه يرى "برهان غليون" أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو "العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ" [19] ، ويعرفها "Schmitter"بأنها "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل". وطبقًا لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وقيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وبروز مراكز مختلفة .[20]

أما التعريف الذي قدمه"Etel Solingen" ، فيعرف التحول الديمقراطي بأنه "حركة النظام السياسي تجاه الأخذ بالإجراءات التالية: نواب منتخبين عبر انتخابات حرة نزيهة، حق تولي المناصب العامة والوصول إلى السلطة، حرية التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيًا، واستقلالية مؤسسية " [21].

وأبرزت مجموعة من الدراسات علاقة التداخل بين مفهومي المجتمع المدني والتحول الديمقراطيّ ، ورصدت دراسات أخرى آثار العولمة وتداعياتها على المجتمع المدني، حيث تعددت الرؤى بهذا الخصوص ، فهناك دراسات ترى أنّ العولمة أدت، بما تضمنته من تطورات على المستوى الاقتصادي والسياسي، إلى إحداث اختلافات كبيرة بين الأفراد والدول، بتعميق الاختلافات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بل بين الأغنياء والفقراء داخل الدولة نفسها، ومن أهم هذه الدراسات حسب ، دراسة " لوليام روبنسون " ، بعنوان : " العولمة : تسع سمات في عصرنا" ، ودراسة "جورج لودج " ، بعنوان: " إدارة العولمة " ، ودراسة " دانييل جين وجوزيف ستانسلاف " ، بعنوان : " برجا التحكم والقيادة :المعركة بين الدولة والسوق هي التي تعيد تشكيل العالم الحديث " [22].

و فيما يتعلق بتأسيس الجمعيات، فإن كافة التشريعات العربية " فيما عدا التشريع اللبناني والتشريع المغربي " ، تحظر على الجمعية ممارسة نشاطها قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية، وهذا ما يؤكده القانون المصري رقم (84) لسنة 2002 ، والقانون رقم (33) لسنة 1966في الأردن ، والقانون الاتحادي رقم (6) لسنة1974 في الإمارات، والقانون رقم (8) لسنة 1998في قطر ، والقانون رقم (24) لسنة 1962 في الكويت، والقانون رقم (01) لسنة 2001 في اليمن، والقانون رقم (01) لسنة 2000 في فلسطين، والقانون رقم (93) لسنة 1958 في سوريا [23].

و يمكن تحديد خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق دور ترسيخ الأبعاد الديمقراطية داخل المجتمعات، وهي :[24]

1. وظيفة تجميع المصالح : حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف اجتماعية مشتركة من القضايا والتحديات التي تواجه منتسبيها (الأعضاء والمنخرطين)، وتمكنهم من التحرك الفعال جماعيا لحل كل المشاكل التي قد تعترض سبل عملهم، مع ضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية. وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والغرف المهنية وجماعات رجال الأعمال أو جماعات الضغط - إذا اعتبرنا كل هذه الأشكال التنظيمية هي بمثابة مؤسسات للمجتمع المدني- وسائر المنظمات الدفاعية ، فمؤسسات المجتمع المدني " كما يرى ساندل Sandal " كالمدارس وأماكن العمل والعبادة والتنظيمات النقابية والحركات الاجتماعية، غدت المواقع الجديدة للفعل الديمقراطي، في عالم ما بعد الحداثة المتسم بالوجود المكثف للولاءات والهويات والذوات .
2. وظيفة حسم وحل الصراعات : وذلك عبر التوسل بالطرق الودية والوسائل الرضائية

والمناهج التوافقية، و تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية "المرنة" و"السلسة"، وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية .

3. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع : من خلال توفير الفرص لممارسة المواطنين لنشاط يؤدي إلى زيادة الدخل ممّا يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع.
4. إفراز القيادات الجديدة: المتصفة بالحكامة الرشيدة التي تساهم في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع بشكل مرن ومتواصل.
5. إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية : ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للفعل التطوعي الجاد والعمل الجماعي المتضافر، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم التسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات... وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية الحقة.

و قد أدركت اغلب الدول العربية مع مطلع الالفية الثالثة ، الدور المهم المنوط بالمجتمع المدني لإحداث التنمية المجتمعية على جميع الاصعدة . و تزايد هذه الاهتمام مع موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها اغلب هذه الدول ، و هو ما يتضح من خلال تزايد عدد الجمعيات في هذه الدول و هو ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (01)عدد المنظمات الاهلية (منظمات المجتمع المدني) في الدول العربية مابين 2001-2015

م	الدولة	عدد المنظمات الاهلية (منظمات المجتمع المدني)	
		سنوات 2001 -2002	سنة 2015
.1	المملكة الاردنية	853	4771
.2	مملكة البحرين	353	536
.3	تونس	7560	16000
.4	الجزائر	جمعيات وطنية 842 . (و جمعيات محلية و جهوية 57117 . أي باجمالي 57959)	1028 وطنية و 92000 جمعية محلية
.5	المملكة المغربية	30000	70000
.6	السودان	246	3300
.7	مصر	16600	46700
.8	لبنان	3653	8000
.9	المملكة العربية السعودية	329	650
.10	الامارات العربية المتحدة	115	159
.11	قطر	17	22
.12	اليمن	2786	7747
.13	سلطنة عمان	60	124
.14	الكويت	52	110
.15	ليبيا	130	---
.16	سوريا	550	---
.17	العراق	---	---
.18	فلسطسن	926	3800
.19	موريتانيا	600	---

المصدر : أماني قنديل : التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الاهلية العربية 2000 – 2015 ، الاصدار 51، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية ، جمهورية مصر العربية ، صص 60-61 .

وإذا قمنا بمراجعة التقديرات الكمية الموضحة في الجدول اعلاه للمنظمات الاهلية (منظمات المجتمع المدني) ،و القيام بمقارنة بسيطة بين سنتي 2001 و 2015 ، تجد ان عدد هذه المنظمات قد تزايد عدة أضعاف في بعض الدول العربية ، ففي الجزائر مثلا ارتفع العدد من 57117 جمعية إلى 92000 جمعية محلية .

كما أن عدد منظمات المجتمع المدني في الدول العربية ككل قد ارتفع ثلاث أضعاف من 65000 جمعية (في 19 دولة عربية) بداية الالفية الثالثة إلى أكثر من ربع مليون منظمة (

250,287 سنة 2015) (في 16 دولة عربية) .

ثالثا / آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر ومحيطه المؤسساتي - بين النص القانوني والممارسة الفعلية -:

عرفت التعريفات التشريعية في الجزائر تطورات متعددة اختلفت باختلاف المرحلة السياسية التي شهدتها الجزائر؛ ""ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية، إلا ما يتعارض والسيادة والوطنية وذلك وفقًا للقانون 60/157 المؤرّخ في 31 ديسمبر/كانون الأول 1962. وبناءً عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 يوليو/تموز 1901؛ حيث عُرّفت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها "اتفاقية يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحًا" .[25]

أمّا في الأمر 71/79 الصادر بتاريخ 3 ديسمبر/كانون الأول 1971 فقد عرّفت المادة الأولى منه الجمعية بأنها "الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحًا". وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الأيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري؛ حيث كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية [26].

وفي سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات والتي أقرها دستور 1989 ، صدر القانون رقم(90/31) بتاريخ : 04-12-1990 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق رقم(87/15) ، وفتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات(غير السياسية)بمختلف أنواعها من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والتنظيمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي ...وقد شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد. بحيث بلغت سنة 1991 حوالي 778 جمعية ذات طابع وطني، وبلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي : 42116 جمعية في مختلف المجالات[27].

وقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثالثة بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف (57000) جمعية اجتماعية أوعلى مستوى الأحزاب التي جاوز عددها الستين حزبا، وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضاؤل حجمها ودورها .غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره .ونظرا لعدم ترسخ التجربة الديمقراطية الحديثة في الثقافة الجزائية فإنها لم تنعكس على مستوى الممارسة الواقعية سواء من طرف الشعب أو حتى السلطة ذاتها، ولم تسمح الدولة الديمقراطية ظاهريا والتي لم تزل تحتفظ في طياتها بممارسات الدولة التسلطية للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل جدي وفعال في صناعة القرار

وفي التأثير على الساحة السياسية وممارسة مختلف الأدوار التي يفترض بها أن تؤديها في المجتمع [28].

حيث بينت إحدى الدراسات المغاربية المقارنة [29] نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية، بما فيها الجزائرية بالطبع، التي تختصرها على الشكل التالي :

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي .
- الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
- لا تتوفر، بما فيه الكفاية، الثقة المتبادلة المطلوبة بين الجمعيات وبين المؤسسات والجهات الرسمية.
- علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست ممأسسة.
- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.
- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات،
- الجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.
- لازالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب، عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج ؛ مما يؤثر سلبا على وضعها المادي وسير عملها.

ان تفعيل مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام تتطلب سلسلة من الاجراءات ، يحددها د. الأمين سويقات في ما يلي: [30]

1) رفع القيود المتعلقة بتأسيس وتسيير الجمعيات ، وضمان استقلاليتها.
2) وضع آليات قانونية واضحة تتيح لهذه التنظيمات المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها.
3) إلزام المسؤولين بالتكفل باقتراحات منظمات المجتمع المدني والتكفل بانشغالاتها ، واستحداث أطر واضحة لمناقشة هذه المطالب والاقتراحات تضمن انسجامها مع الأهداف العامة والإمكانات المادية والبشرية المتاحة واستراتيجيات التنمية المحلية.
4) ضرورة ممارسة هذه التنظيمات للديمقراطية والشفافية في تسييرها واتخاذ القرارات ، و آليات وشروط تحمل المسؤولية ، واحترام قوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية.
5) التزام تنظيمات المجتمع المدني بأن تكون مطالبها واقتراحاتها واقعية ومبنية على معطيات حقيقية ، تخدم المصلحة العامة وتحمل تصورات لأولويات التنمية المحلية ، بعيدا عن المزايدات والحسابات الضيقة والمصالح الشخصية.

رابعا / الشباب و المجتمع المدني في الوطن العربي – الجزائر خاصة - :

4-1 : الشباب - التعريف و الدلالة المنهجية - :

يحاول التحليل السوسيولوجي (Analyse sociologique) تقديم تعريف محدد لكلمة الشباب والتي تظل مجرد كلمة على حد قول بيير بورديو، ودلك اعتبارا للصعوبات التي تطرحها مسألة التعريف ذاتها، ولعل هذا ما جعل بورديو يعتبر الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدودا اعتباطية ، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء[31].

ويرى بورديو أن الهدف من التقسيمات أو التصنيفات على أساس العمر والجنس والطبقة هو إعادة إنتاج النظام، بطريقة يحافظ فيها الجميع على موقعه؛ "فالشباب والكهولة ليست معطيات، بقدر ما هي نتاج بناء مجتمعي Construites Socialement".ليخلص إلى القول بأن "العلاقة بين العمر الاجتماعي L'âge Sociale والعمر البيولوجي L'âge Biologique هي عملية بالغة التعقيد". ولمزيد فهم العلاقة بين الأجيال، يشترط بورديو ضرورة فهم خاصيات اشتغال ورهانات الحقل Le Champ الذي تنتمي إليه هذه الفئات [32] .

ولإعطاء الشرعية العلمية (Légitimité scientifique) إلى استنتاجاته النظرية، التي تقول بأن "الشباب مجرد كلمة" وهو أيضًا "نتاج اجتماعي، يتحدد بشروط اجتماعية معينة"، يستنجد بورديو بالبحوث الإثنولوجية وكذلك الأنثروبولوجية؛ فمثلما "لكل مجتمع قيمه، وعقله الجمعي الذي ينضبط ويحتكم إليه، فإن له أيضًا مفهومًا خاصًّا للشباب، وتحديدًا اجتماعيًّا لخصائصه وتحولاته، بل إننا نجد داخل المجتمع الواحد أكثر من مفهوم للشباب، وذلك كله في اتصال وثيق مع ما يعتمل داخل هذا المجتمع ويتفاعل فيه، والنتيجة في النهاية شباب لكل مجتمع مختلف نوعًا ودرجة عن شباب أي مجتمع .[33]

وهذا يعني أن الفئات العمرية هي بالضرورة نتاجات اجتماعية تتطور عبر التاريخ وتتخذ أشكالا ومفاهيم ارتباطا بالأوضاع والحالات الاجتماعية .تماما كما أن لكل مجتمع قيمه وعقله الجمعي الذي ينضبط إليه ويحتكم إليه فإن له مفهوما خاصا للشباب وتحديدا اجتماعيا لخصائصه وتحولاته ، بل إننا نجد داخل المجتمع الواحد أكثر من مفهوم للشباب وذلك كله في اتصال وثيق مع ما يعتمل داخل هذا المجتمع ويتفاعل فيه ،والنتيجة في النهاية شباب لكل مجتمع مختلف نوعا ودرجة عن شباب أي مجتمع ،ومنه نصل إلى التأكيد على أن لكل شباب قضاياه وأسئلته التي تتنوع بتنوع المجتمعات ، وهذا ما انتهت إليه مار كريت ميد في دراستها لقبائل ساموا مؤكدة على أزمة المراهقة والشباب التي تلوح بقوة في المجتمع الرأسمالي تكاد لا تبين في هذه القبائل ،نظرا لبساطة هذا المجتمع وسهولة المرور إلى سن الشباب[34]

4-2 : الشباب و المجتمع المدني – نحو شراكة فاعلة – " الواقع و المعوقات " :

لتوفير ظروف وشروط أفضل للممارسة والفعل بالنسبة للشباب من داخل هذه التنظيمات، ينبغي :[35]

1) تعزيز انتماء ومشاركة الشباب في مجتمعهم وهمومه وقضاياه؛
2) تنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، مما يتيح لهم التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع؛
3) تمكينهم من التعبير عن آرائهم و أفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع؛ توفير الفضاء والفرص المتاحة في أداء الخدمات والاهتمام بمشاكلهم ومشاكل المجتمع بأنفسهم؛
4) منحهم فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي تحتاجها البلاد، و المشاركة في اتخاذ القرارات؛

و يشير التقرير السنوي السادس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية تحت عنوان: (الشباب في منظومة المجتمع المدني) [36] ، إلى المشكلات التي يعاني منها الشباب في منظومة المجتمع المدني العربي:

1. الجمهورية الجزائرية : أهم ما جاء في التقرير : [37]

- بلغ عدد الجمعيات المعنية بالشباب (39) جمعية بجميع مناطق الجزائر.
- بلغت نسبة الشباب الجزائري من الفئة العمرية (15-29 سنة) : (32.8%) من الشعب الجزائري حسب إحصائيات عام 2006 .
- بلغت نسبة الشباب غير المتزوجين (88.2%) للفئة العمرية (15-29 سنة) .
- من أهم المشكلات التي يعاني منها الشباب الجزائري :
  - ارتفاع تكاليف المعيشة.
  - البطالة.
  - أزمة الإسكان.
- بلغت نسبة الشباب الذين يريدون الهجرة من الجزائر (43.5%) من مجموع الشباب، (29.1%) من الشابات.
- تهتم الجمعيات والمنظمات الأهلية الجزائرية بإيجاد حلول لمشكلة البطالة عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة، وتوعية الشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية.

وأوصت الدراسة الجزائرية بدعم الحوار مع الشباب، وتحفيزهم على الانخراط في الجمعيات الأهلية وخاصة الجمعيات الشبابية.

2. الجمهورية التونسية : أما ما جاء في تقرير الشباب في منظومة المجتمع المدني بتونس ما يلي:[38]

- بلغت نسبة الشباب التونسي (30 %) من إجمالي السكان الذي وصل (9.9 مليون) نسمة، وتراجعت نسبة الأمية بين الشباب التونسي إلى (6%) فقط.
- أن الجمعيات والمنظمات في تونس لعبت دوراً مهماً في النضال الشعبي.
- عزوف الشباب التونسي عن الانخراط في العمل التطوعي؛ حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن (17%) فقط من الشباب ينضمون إلى جمعيات تطوعية، في مقابل (53.83%) منهم ينضمون لجمعيات ذات طابع رياضي.

3. جمهورية مصر العربية : من أهم النقاط التي وردت في تقرير جمهورية مصر العربية ما يلي:[39]

- بلغ عدد الشباب المصري من الفئة العمرية (15-30 سنة) (39%) من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ (77) مليوناً حسب إحصاءات عام 2006م.
- تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي يعاني منها الشباب المصري، ويرجع السبب إلى تخلي الدولة عن تعيين الخريجين، وفشل بعض التجارب التي وضعت لحل هذه المشكلة، ومنها المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي التابع للدولة.
- ظهرت بعض المظاهر السلبية بين الشباب المصري منها: تعاطي المخدرات، والزواج العرفي بين طلاب الجامعات، نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والصعوبات المادية.
- زيادة نسبة العنوسة بين الشباب المصري حيث يوجد (9) مليون شاب وفتاة فوق الـ(35) عاماً لم يتزوجوا منهم (3.5) مليون فتاة.
- أن معظم مؤسسات العمل التطوعي يسيطر عليها كبار السن ولا تعتمد على تداول السلطة.
- ضغوط العملية التعليمية والبحث عن فرصة عمل مناسبة من أهم معوقات انخراط الشباب المصري في العمل التطوعي، بالإضافة إلى سلبية وسائل الإعلام نحو إشاعة ثقافة التطوع بين الشباب المصري.

و من اهم ما خرجت به تقارير (13) دولة عربية حول دور الشباب في منظومة المجتمع المدني يمكن التوصل إلى النتائج التالية :[40]

- هناك اختلافات بين الدول العربية حول تعريف الشباب وتحديد سن هذه الفئة.
- محدودية اشتراك الشبان في المنظمات التطوعية بسبب نظام التعليم، والبحث عن فرص عمل مناسبة، وفقدان الثقة في تلك المؤسسات.
- يمثل الشباب أكثر من ثلث عدد السكان في معظم البلدان العربية.
- أن مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي يعاني منها الشباب العربي بصفة عامة، بالإضافة إلى مشكلات أخرى مثل: التعليم، والتدريب، والإسكان، والصحة، حيث وصلت نسبة بطالة الشباب ببعض الدول العربية إلى (50%) من إجمالي الشباب.
- أهم المعوقات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا الشباب تتخلص في: التمويل، والبيروقراطية، وسيطرة كبار السن عليها، وتعقد إجراءات التأسيس، وتبعيتها للدولة، والممارسات الأمنية.
- هناك بعض المظاهر السلبية بين الشباب العربي منها: تعاطي المخدرات، والزواج المبكر، وتقليد الغرب.
- تأخر سن الزواج في معظم البلدان العربية بسبب النواحي الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية.

- الخاتمة :

حاولنا في هذه المقالة التطرق الى آليات تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر – مقاربة سوسيولوجية تحليلية - ، و قد بينا الدور الهام للمجتمع المدنى فى تعزيز التطور الديمقراطى وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدنى - ما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.. الخ - وما تقوم به منظماته من دور ووظائف فى المجتمع لتصبح بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع ، و لا يتم ذلك بشكل فعال الى بتفعيل دور الشباب من خلال النصوص القانونية و كذا تيسير سبل الممارسة الفعلية .

وعموما، لن يكتب لتجارب المجتمع المدني الوصول إلى مراميها، في ظل غياب السند الحقيقي المتمثل في الانتقال الديمقراطي القائم على مبادئ التعاقد، التداول، الاصلاح والتوافق ... في هذا الصدد، لابد من التأكيد على أن هذه المبادئ وغيرها كثير، كانت ولازالت الأرضية الصلبة لخلق الظروف المواتية لتبلور المجتمع المدني المستقل والقوي، كآلية من آليات الانتقال الديمقراطي الرصين.

و نتفق مع د . ساري حنفي الذي يقول : " إن الدراسات ينبغي أن تشيّئ منظمات المجتمع المدني أو الدولة، بل أن تلحظ العلاقة الجدلية بينهما. وقد عبرّت الباحثة الفرنسية مريم كاكتوس عن هذه الفكرة بوضوح، إذ تقول: "الدولة ليست أخاً أكبر (Big Brother)(*) كلّي القدرة يحكم ذاتياً في مواجهة مجتمعه، بل هي مؤسسة اجتماعية تاريخية، تسيِّرها المصالح الاجتماعية، وتشارك بدورها، بوسائل قد تكون قسرية إلى حدّ ما، في تحقيق المصالح الاجتماعية. ومن خلال الإصلاحات، تتغيّر الدول كما يتغير تمثّلها (Representation) أيضاً"[41].

وبالرجوع إلى تحليل وضعية المجتمع المدني في الجزائر، نجد أن الجزائر حققت قفزة نوعية وكمية في منظمات المجتمع المدني، الا ان ذلك لا يمنع من وجود العديد من العراقيل و الصعوبات كالبيروقراطية الإدارية، ومشكلة التمويل، وعزوف أفراد المجتمع علن الانخراط في النشاط الجمعوي .... و هو ما يتطلب إيجاد آليات للتواصل و التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني و كذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات و تبادل الخبرات ، فضلا عن ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

- الهوامش و المراجع :

[1] مرسي مشري : **التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر – الواقع و التحديات** ، جامعة الشلف ، مقالة منشورة بتاريخ 20 اوت 2008 على الموقع الالكتروني : www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires.../com_dic_2008_17.pdf ، تم الاطلاع عليها بتاريخ : 12-11-2015 على الساعة 13,00 .

[2] أنظر هنا : صالح ياسر: **بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية** ، مقالة على الموقع الالكتروني :

www.akhbaar.org/docs/ngo%20and%20democracy.doc، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 10-09-2017 على الساعة 11,00 .

[3] زدام يوسف : **دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية – مقاربة ثقافية** ، مداخلة مقدمة الى الملتقي الوطني حول التحولات السياسية و اشكاليات التنمية في الجزائر – واقع و تحديات الذي نظمته كلية العلوم القانونية و الادارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، يومي16-17 ديسمبر 2008 . ص 01 .

[4] ساري حنفي : **تأطير الفضاء السياسي - الاجتماعي العربي حاكمية الدولة والحكم وحركات الاحتجاج اللامؤسساتية** ، ص 22 ، مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://staff.aub.edu.lb/~sh41/dr_sarry.../00_Introduction.doc ، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 01-11-2017 على الساعة 09.00 .

[5] أبو حلاوة ، كريم : **إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني** ، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، الكويت ، مج 27، ع3 يناير ، مارس ، 1999، ص 11، 9-26.نقلا عن : أ.د عبد الله المجيدل :التربية المدنية :دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية - ، مجلة نقد و تنوير – مقاربة نقدية في التربية و المجتمع ، ص 07 .

[6] سارة ابراهيم حسين : **مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة :العراق أنموذجا** ، مذكرة ، لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، جامعة النهرين . العراق ، 2012 ، ص 04 .

[7] قنديل، أماني: **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد3 ، يناير، مارس، ، .1999. ص99.نقلا عن عبد الله المجيدل : مرجع سبق ذكره .

[8] سعيد بن سعيد العلوي وآخرون : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطيّة** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1992 ، ص. 37

[9] إيمان حسن :**المجتمع المدنيّ والدولة والتحوّل الديمقراطيّ - إطار نظريّ ومفاهيميّ-** ، سلسلة كتيبات برلمانية - الطبعة الثانية ، معهد البحرين للتنمية السياسيّة ، البحرين ، 2017 ، ص 09 .

[10] C.Klingman, **"Reclaimg the public: A Reflection on Recreating Civil Society in Romania"** Eastern European Politics and Societies, Vol,14. No.3 , 1990, p.179.

[11] مهدى محمد القصاص : **دور المجتمع المدنى فى تنمية الوعى السياسى وتحقيق الحكم الراشد "دراسة حالة** ، ورقة عمل قدمت في الملتقي الدولي السادس حول : الحكم الراشد ودوره فى التنمية المستديمة ، جامعة دالى إبراهيم – الشراقة ، 10-9ديسمبر 2006 ، ص 08 .

[12] الصبيحي احمد : **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 29 -30 ، نقلا عن : حازم يحيى : - العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي- مقال منشور في مؤسسة : الحوار المتمدن- العدد: 2838 - 2009 / 11 / 23 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14-06-2017 على الساعة 02.00 .

[13] مهدى محمد القصاص : مرجع سبق ذكره ص 09 .

[14] Touraine ,A **: Qu'est Ce Que La Démocratie !** , Fayord , Paris , 1994 P100.

[15] Robert D. Putnam, **Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy**, New Jersey: Princeton University Press, 1993. نقلا عن :إيمان حسن : مرجع سبق ذكره ، ص 56

[16] برهان غليون : **بناء المجتمع المدني العربي – دور العوامل الداخلية و الخارجية** - ، المستقبل العربي ، 04/1992 ، عدد 107 ص 105-124.

[17] Al-Azmeh, A : **Populisme Contre Démocratie , Discours Démocratisation Dans Le Monde Arabe** , Traduit De L'anglais Par Amal Naccache , Edité In Salmé (Ed) 1994 .Pp 233-252.

[18] Samuel P.Huntington, **the Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century**,: University of Oklahoma press, London ،1993, p 13- 15 نقلا عن : ايمان احمد : **قراءات نظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي** ،

المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية ، اسطنبول ، 2016 ، ص 05 .

[19] علي سعيد صميخ المري : **التحول الديمقراطي في دولة قطر. 1995-2004**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 17 نقلا عن : ايمان احمد : **مرجع سبق ذكره** ، ص 06 .

[20] المرجع نفسه ص 06 .

[21] علي سعيد صميخ المري : نفس المرجع ص 07 ، صص 27- 29 . نقلا عن : ايمان احمد : **المرجع نفسه** ، ص 06 .

[22] إيمان حسن : مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[23] المرجع نفسه ، ص 31 .

[24]محمد البكوري : **المجتمع المدني والديمقراطية .. قراءة في بعض أسس التلازم** ، دار ناشري للنشر الالكتروني ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : http://www.nashiri.info/articles/general-articles/5943، بتاريخ : 12 آذار/مارس 2016 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 18-10-2017 على الساعة : 14.00 .

[25] بوحنية قوي : **المجتمع المدني الجزائري : بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي** ، مقال منشور بمركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ : 13 مارس 2014 ، تم الاطلاع عليه من الموقع الالكتروني : http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html ، بتاريخ : 19-09-2017 على الساعة 14,00 .

[26] المرجع نفسه .

[27] شاوش اخوان جهيدة : **واقع المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا -** ، أطروحة دكتوراة العلوم في علم الاجتماع ، تخصص : علم اجتماع التنمية ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ،2014-2015 ، ص 109 – 110 .

[28] شاوش اخوان جهيدة : مرجع سبق ذكره ص 113 .

[29] انظر هنا : عبد الناصر جابي: **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، واقع آفاق**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15 فبراير/شباط 2007، مجلس الأمة الجزائر، ص152.

[30] الأمين سويقات : **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، دورية دولية متخصصة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 17 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جوان 2017 ، ص 253-254 .

[31]عبد الرحيم العطري : **سوسيولوجيا الشباب : من الانتفاضة إلى سؤال العلائق** ، مقال منشور في الموقع الالكتروني الحوار المتمدن- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39783 ، العدد: 1236 - بتاريخ : 2005 / 6 / 22 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 10-11-2016 ، على الساعة 11,00 .

[32] شبكة الاحواز : **أي حضور للمسألة الشبابية في البحوث الاجتماعية العربية** - قيادة الشباب للثورات العربية - ، مقال منشور على الموقع الالكتروني : http://al-ahwaz.com/arabic/2013/reports/1-1-2012-3.htm ، ام الاطلاع عليه بتاريخ : 13-06-2017 على الساعة 12.00 .

[33] المرجع نفسه .

[34]عبد الرحيم العطري : مرجع سبق ذكره .

[35] نور الدين الوردي : **دور الشباب في تنمية المجتمع المدني** ، مقال منشور في الموقع الالكتروني : الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=281440 -العدد: 3529 – بتاريخ : 2011 / 10 / 28 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 12-09-2016 على الساعة 19.00 .

[36] **اعتمد** هذا التقرير: (الشباب في منظومة المجتمع المدني) **في إعداده على فريق عمل يتكون من (14) باحثاً، ويغطي (13) دولة عربية هي: مصر، لبنان، فلسطين، سوريا، الأردن، السودان، تونس، ليبيا،**

الجزائر، العراق، الكويت، البحرين، اليمن. وتأتي أهمية هذا التقرير في : رصد مدى اهتمام المنظمات الأهلية العربية بالشباب، ورصد التحديات التي تواجه الشباب العربي في الإقلال من الفقر ومكافحة البطالة وتطوير نوعية التعليم.ويمكن حصر أهداف هذا التقرير في : حصر مؤشرات العلاقة بين القضايا التي يواجهها الشباب العربي ومنظومة المجتمع المدني ، و الإسهام في بناء استراتيجية للشباب لمخاطبة احتياجات الشباب وقضاياه، بالتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.أنظر هنا : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية : **التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية 2006: الشباب في منظومة المجتمع المدني.** القاهرة: الشبكة، 2007. تم الاطلاع عليه من الموقع الالكتروني للمركز الدولي مداد للابحاث و الدراسات : www.medadcenter.com/readings/43 بتاريخ : 12-09-2017 على الساعة 15.00 .

[37] المرجع نفسه ص 03 .

[38] المرجع نفسه ص 04-05 .

[39] نفس المرجع ص 05 .

[40] المرجع نفسه ص 09-10 .

[(*)] (Big Brother) هو زعيم الحزب الحاكم المتسلط في Oceania، في رواية جورج أورويل (George Orwell), عام 1984. نقلا عن د. ساري حنفي : مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[41] Myriam Catusse, "**Bringing the State Back in?: Une perspective régionale des Rôles de l'Etat dans les Transformations sociales,"** (Unpublished Paper), paper presented at: Conférence "The Role of the State in Social Development", 2008. نقلا عن : د. ساري حنفي المرجع نفسه، ص 21-22 .